

November 2009

A



منظمة الأغذية  
والزراعة  
للأمم المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food  
and  
Agriculture  
Organization  
of  
the  
United  
Nations

Organisation  
des  
Nations  
Unies  
pour  
l'alimentation  
et  
l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная  
организация  
Объединенных  
Наций

Organización  
de las  
Naciones  
Unidas  
para la  
Agricultura  
y la  
Alimentación

## التقرير

### لجنة مشكلات السلع

### الدورة الثامنة والستون

تقرير الاجتماع المشترك للجماعة الحكومية الدولية  
المختصة بالبذور الزيتية والزيوت والدهون (الدورة الثلاثون)  
والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالحبوب (الدورة الثانية والثلاثون)  
والجماعة الحكومية الدولية المختصة بالأرز (الدورة الثالثة والأربعون)

سانتياغو، شيلي، 4-5 نوفمبر / تشرين الثاني 2009

### بيان المحتويات

الفقرات

1 – 5	أولاً – المقدمة
6 – 12	ثانياً – تطورات السوق والتوقعات قصيرة الأجل
13 – 16	ثالثاً – توقعات السوق المتوسطة الأجل (2009-2018)
17 – 19	رابعاً – التطورات في مجال السياسات
17	ألف – متابعة الخطوط التوجيهية الخاصة بالإجراءات الوطنية والدولية بشأن الأرز
18	باء – متابعة الخطوط التوجيهية الخاصة بالتعاون الدولي في قطاع البذور الزيتية والزيوت والمساحيق الزيتية
19	جيم – الارتفاع الأخير في أسعار الحبوب – الانعكاسات على السياسات

- 22 – 20 خامسا- التطورات فيما يتعلق بالصندوق المشترك للسلع الأساسية
- 26 – 23 سادسا- مسائل أخرى
- 23 ألف- أنشطة المنظمات الدولية الأخرى التي تهتم الجماعات
- 24 باء- نتائج الدورة السابعة والستين للجنة مشكلات السلع ذات الصلة بدور الجماعات الحكومية الدولية
- 25 جيم- موعد ومكان الدورة القادمة للجماعات
- 26 دال- اعتماد التقرير

الملحق: بيان الأرجنتين

## أولاً – المقدمة

1- عقد الاجتماع المشترك للجماعات الحكومية الدولية المختصة بالحبوب (الدورة الثانية والثلاثون) والمختصة بالأرز (الدورة الثالثة والأربعون)، والمختصة بالبذور الزيتية والزيوت والدهون (الدورة الثلاثون) من 4 إلى 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 في سانتياغو، شيلي. وقد بدأت المناقشات يوم الأربعاء 4 نوفمبر/تشرين الثاني عند الساعة 9.30 صباحاً، واختتمت يوم الخميس 5 نوفمبر/تشرين الثاني عند الساعة 21.40 مساءً. وحضر الاجتماع 20 مندوباً من 13 دولة من الدول الأعضاء ومنظمة واحدة من المنظمات الأعضاء. وعلاوة على ذلك، شاركت المنظمات الدولية التالية بصفة مراقب: جماعة جوز الهند في آسيا والمحيط الهادي، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، والمجلس الدولي للحبوب ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وسوف تعمم قائمة المشاركين في الوثيقة CCP: OF-GR-RI 09/Inf. 4.

2- ورحب السيد José Graziano da Silva، الممثل الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالمندوبين نيابة عن المدير العام، وأعرب عن تقديره لحكومة شيلي لاستضافتها الاجتماع. كما قدم السيد da Silva شكره للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على ماقدمته من دعم لتنظيم الاجتماع.

3- وافتتح الدورة السيد Rudiger Ohst (ألمانيا)، نيابة عن نائب الرئيس الأول المنصرم، حيث دعا إلى تقديم الترشيحات لمنصب رئيس الدورة المشتركة. وانتخب السيد Carlos Fernandez (شيلي) رئيساً. كما انتخب السيد Rudiger Ohst (ألمانيا)، والسيد Gabriel Taboada (الأرجنتين) نائبين أول وثنان للرئيس على التوالي.

4- وأعرب المندوبون عن تقديرهم لحكومة شيلي لما قدمته من تيسيرات وما وفرتة من كرم الضيافة.

5- وجرى تنظيم حدث جانبي للدورة المشتركة، يتمثل في تخصيص نصف يوم من المناقشات لدراسة بعض الشكوك المحيطة بالأسواق ولا سيما دور القطاعات المالية والمتعلقة بالطاقة والتطورات ذات الصلة بتغير المناخ. وأسهم الخبراء المدعوون في المناقشات. وعلاوة على ذلك، نظمت حكومة شيلي ندوة دراسية يوم الجمعة 6 نوفمبر/تشرين الثاني عن "سلاسل القيمة الخاصة بالبذور الزيتية والزيوت والدهون والحبوب والأرز الحالة والتوقعات" وهي الندوة التي حظيت بالترحيب من جانب الجماعات.

## ثانياً – تطورات السوق والتوقعات قصيرة الأجل

6- استعرض الاجتماع التطورات الأخيرة في الأسواق العالمية للحبوب الرئيسية والبذور الزيتية والزيوت والمساحيق بالاعتماد على العروض التي قدمتها الأمانة (الوثيقة CCP: OF-GR-RI 09/CRS 1) وتجميع إحصائي وزع خلال الاجتماع (الوثيقة CCP: OF-GR-RI 09/CRS 2). وناقش الاجتماع الأوضاع العالمية للإنتاج والاستخدام، والتجارة

الدولية والمخزونات والأسعار في 2008/2007 و2009/2008 وفحص التوقعات المحتملة للعرض والطلب في 2010/2009. وامتدت المناقشات إلى التوقعات المتوسطة الأجل استنادا إلى النتائج المستمدة من أحدث التوقعات الزراعية التي اشتركت في إعدادها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (للفترة 2009-2018).

#### 7- وأخذ المندوبون علما بالتطورات التالية في الأسواق العالمية للحبوب:

- يبدو أن أوضاع العرض والطلب العالمية للحبوب تتجه إلى أن تكون أكثر توازنا في 2010/2009 عما كانت عليه في الموسمين السابقين. وسيعزى ذلك جزئيا إلى تباطؤ النمو في استخدام الحبوب بفعل ضعف التوسع في استخدام الأعلاف والاستخدامات الصناعية في البلدان المتقدمة. وتشير التوقعات الخاصة بالتجارة الدولية بالحبوب إلى انخفاض حاد في 2010/2009، انعكاسا للانخفاض الشديد في الطلب على الواردات من القمح. كما يتوقع أن تنخفض التجارة بالشعير والذرة الرفيعة في حين قد تزداد شحنات الذرة بصورة طفيفة. وفيما يتعلق بالمخزونات العالمية، يتوقع أن تتواصل الزيادة في مخزونات القمح في نهاية الموسم المحصولية في 2010 وأن تظل وفيرة، في حين قد تسجل مخزونات الحبوب الخشنة انخفاضا طفيفا وإن كانت ستظل كافية. وعموما، يتوقع لنسبة المخزونات إلى الاستخدام من الحبوب في 2010/2009 أن تنتهي بصورة تقل بشكل طفيف عما كانت عليه في 2009/2008 إلا أنها ستظل أعلى من المستويات المنخفضة بصورة حرجة التي كانت عليها في 2008/2007. وانخفضت الأسعار الدولية للحبوب انخفاضا حادا منذ 2008 نتيجة للتحسينات في أوضاع الإمدادات العالمية. غير أن تطورات حالات الطقس، وقرارات الزراعة في الأشهر القادمة سوف تمثل عنصرا رئيسيا في تحديد الأسعار. لذلك فإن عوامل السوق الخارجية سوف تؤثر في أسواق الحبوب، وعلى وجه الخصوص أسعار الصرف والتقلبات في قطاع الطاقة، والتطورات في أسواق السندات والظروف العامة السائدة على مستوى الاقتصاد الكلي.

#### 8- وكانت الجوانب الرئيسية المسيطرة على السوق العالمية للأرز تتمثل فيما يلي:

- يتوقع، عقب النمو النشط في 2008، أن يتقلص الإنتاج العالمي من الأرز في 2009 لأول مرة منذ 2002، حيث تضررت المحاصيل من عدم إنتظام الأمطار الموسمية في العديد من البلدان الآسيوية المنتجة الرئيسية. ويتوقع أن تكفي الزيادة في الاستخدام العالمي للأرز في 2010 للمحافظة على نصيب الفرد المستقر من مستوى الأغذية على الصعيد العالمي مما يؤكد ضعف استجابة مستهلكي الأرز للتغيرات في الأسعار أو الدخول. وعلى الرغم من الانخفاض المحتمل في المخزونات العالمية من الأرز في 2010، يتوقع أن تظل عند مستوى مريح. وفيما يتعلق بالتجارة العالمية بالأرز، يتوقع حدوث تغييرات طفيفة في 2009 ومرة أخرى في 2010. وعلى الرغم من أن الأسعار الدولية للأرز قد تعرضت لانخفاض مطرد منذ منتصف عام 2008، فإنها ظلت مرتفعة بالمقارنة بعام 2007 وبالنسبة للحبوب الرئيسية الأخرى وخاصة القمح.

9- كذلك فإن الأسواق العالمية للبذور الزيتية ومنتجات البذور الزيتية كانت تتسم بما يلي :

- عقب أوضاع السوق المتأزمة في 2007/2008 و2008/2009، قد يحدث بعض الانفراج التدريجي خلال 2009/2010 في أوضاع العرض والطلب في العالم، ولا سيما فيما يتعلق بالمساحيق. فمن المتوقع حدوث إنخفاض في الأسعار في سوق المساحيق العالمي نتيجة للإمدادات العالمية القياسية والتحسين الكبير في نسبة المخزونات إلى الاستخدام. ومما يثير الاهتمام أن المخزونات المرحلة المنخفضة سوف تستمر خلال الأشهر الأولى من موسم 2009/2010 في دعم الأسعار، ولن يتراجع ذلك إلا صوب النصف الثاني من الموسم مع حصاد محصول أمريكا الجنوبية. وعلى العكس من ذلك، فإن من المتوقع أن تؤدي أوضاع العرض والطلب المتأزمة نسبيا في سوق الزيوت/الدهون إلى استمرار الأسعار على ما هي عليه بل وربما تعزيزها. وعموما، فإن أسواق البذور الزيتية ومنتجات البذور الزيتية قد تظل هشة بالنظر إلى توقع أن تظل الإمدادات أقل وفرة من الأعوام السابقة. وقد يستمر تقلب الأسعار بالنظر إلى أن الفوائض المتوقعة في الإنتاج لن تأتي إلا من عدد قليل من البلدان، وبالنظر إلى أن عددا محدودا من البلدان هو الذي يتحكم في التجارة. وأخيرا، فإن السوق يواجه بعض الشكوك الكبيرة ولاسيما فيما يتعلق بالمشكلات ذات الصلة بالأحوال الجوية في أمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا فضلا عن المشكلات المتعلقة بالأزمة الاقتصادية العالمية، والتطورات في أسعار الزيوت المعدنية وأسعار الصرف وربما التغييرات في السياسات الخاصة بالوقود الحيوي والتجارة.

10- واتفقت الجماعات عموما مع التحليلات التي أجرتها الأمانة إلا أنها أبدت وجهات نظر متعارضة فيما يتعلق بالأسباب الكامنة وراء الارتفاع الشديد في الأسعار في 2007/2008. وأشار إلى الانحرافات المستمرة التي أصابت السوق نتيجة لسياسات الدعم التي تمارسها البلدان المتقدمة ولاسيما الإعانات التي تقدم للمنتجين والتفويضات بشأن الوقود الحيوي. وفيما يتعلق بسياسات الوقود الحيوي، رأى بعض المندوبين أن الأمانة قد أسندت وزنا كبيرا مبالغ فيه إلى التوسع في الطلب على الايثنول المعتمد على الحبوب في الارتفاع الشديد في الأسعار في 2008، وأن هناك عوامل أخرى كان لها دور أكثر أهمية. وأشار إلى أن التوسع في إنتاج الذرة في الولايات المتحدة في 2007 كان بالحجم الذي أمكنه من تغطية الاستخدام الموسع في كل من الأعلاف والايثنول في 2007/2008، وأيضا زيادة التصدير في ذلك الموسم. وعلاوة على ذلك، أسترعى الاهتمام إلى زيادة توافر مقطر الحبوب المجففة (DDGs)، وهو منتج ثانوي من عملية تحويل الذرة إلى ايثنول، أصبح مكونا هاما يحل مكان الحبوب والمساحيق في الوجبات العلفية.

11- وأوضح مندوب الأرجنتين، فيما يتعلق بأهمية القيود المفروضة على الصادرات في زيادة الأسعار، أن تطبيق بلاده للقيود على صادرات الحبوب لم تؤدي إلى زيادة الأسعار العالمية خلال الفترة قيد الاستعراض، نظرا إلى وجود بلدان مصدرة أخرى أكثر أهمية. كما اعترض على " (1) أن التدابير التي اتخذتها الأرجنتين قد تؤثر بالفعل في الأسعار، و(2) أن الرسوم المفروضة على الصادرات قد تتسبب في ارتفاع الأسعار؛ و(3) على الطريقة المبالغ فيها التي عرضت بها الحالة، لأسباب سبق لوفد آخر عرضها، أي، التسبب في ارتفاع الأسعار بسبب تصريحات مبالغ فيها. وذكر المندوب أيضا بأن الضرائب على الصادرات مصدر رئيسي للإيرادات بالنسبة لبعض البلدان وتستخدم في كثير من الأحيان

كوسيلة للتعويض عن تصاعد التعريفات الجمركية في البلدان المستوردة، حيث فرضت تعريفات جمركية مرتفعة على المنتجات المصنعة ذات القيمة المضافة. وعلاوة على ذلك، فإنه نظراً لأن الأرجنتين لم تعدل من سياساتها التصديرية بشأن منتجات البذور الزيتية خلال الفترة قيد الدراسة، فقد وجد المندوب أن من غير الصحيح إبرازها على أنها مصدر شكوك في السوق العالمية.

12- وأعرب كذلك عن القلق إزاء التغطية واسعة النطاق التي تقوم بها الصحافة بشأن الانخفاضات المتوقعة في المخزونات العالمية من الحبوب مما أثار عمليات الاكتناز والمضاربات في الأسواق.

### ثالثاً- توقعات السوق المتوسطة الأجل (2009-2018)

13- قدم ممثل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نتائج توقعات الفترة 2018/2009 في سياق التوقعات السلعية المتوسطة الأجل التي أصبحت منتجا مشتركا بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

14- وأحييت الجماعة علماً بأن كل جولة من التوقعات السلعية تعتمد على مجموعة واسعة النطاق من الافتراضات السليمة الممتدة من النمو السكاني وعوامل الاقتصاد الكلي إلى أسعار النفط وغير ذلك والتي أثبتت في كثير من الأحيان أنها تختلف في نهاية المطاف عما كان متوقعا. ونتيجة لذلك، التزمت الجماعة الحذر فيما يتعلق بطبيعة التوقعات المتوسطة الأجل التي تختلف اختلافا شاسعا عن توقعات السوق قصيرة الأجل.

15- جرى في نطاق الافتراضات الأساسية المتعلقة بتباطؤ النمو السكاني، وانتعاش الاقتصاد العالمي بحلول عام 2010، وارتفاع قيمة الدولار وانخفاض التضخم واستقرار نظم السياسات، توقع زيادة متوسط الإنتاج خلال العقد القادم بما يتراوح بين 10 و40 في المائة عن متوسط الفترة 1997-2006، وذلك بالدرجة الأولى بفعل الزيادة في الإنتاجية. ويتوقع أن تعزز البلدان النامية الطلب العالمي الذي سيتدعم بفعل زيادة الدخل الفردي وخاصة في الصين والهند، بل وزيادة الصادرات. ويتوقع أن تنخفض أسعار المحاصيل بالأرقام الحقيقية إلى ما دون الذروة التي بلغت في 2008، إلا أنها ستتجاوز بنحو 10-20 في المائة تلك التي كانت سائدة في 1997-2006. غير أنه جرى التشديد على أنه لا يمكن استبعاد حدوث فترات من التقلبات الشديدة في الأسعار وخاصة نتيجة للارتباط المتزايد بين أسعار السلع وتكاليف النفط والطاقة كما قد تسود أحوال جوية أكثر تقلبا. وينتظر أن يستمر التوسع في الوقود الحيوي تعززه التفويضات من الحكومات.

16- وأحاطت الجماعة علماً بأن السياسات الوطنية على وجه الخصوص سوف تؤثر بصورة أساسية في تطبيق التكنولوجيات الجديدة، ونقل الأسعار العالمية إلى الأسواق المحلية. وكان نقص الموارد من بين عوامل القلق في الأجل

الطويل، بما في ذلك الأراضي لأغراض الزراعة والتنافس على المياه، والتقدم التكنولوجي وتغير المناخ، التي حددت بأنها أيضا من العوامل الرئيسية.

## رابعاً- التطورات في مجال السياسات

### ألف- متابعة الخطوط التوجيهية الخاصة بالإجراءات الوطنية والدولية بشأن الأرز

17- استعرضت الجماعة المختصة بالأرز الاتجاهات العامة في السياسات المتعلقة بالأرز السائدة من أواخر 2006 وحتى أوائل 2009 في ضوء الوثيقة CCP: OF-GR-RI 09/2 وإضافتها. ولاحظت الجماعة ما يلي:

- أمام خلفية ارتفاع الأسعار الدولية، استعاد الاكتفاء الذاتي من الأرز شعبيته مع اطلاق العديد من البلدان برامج تنمية طموحة متوسطة الأجل للقطاع. كما استخدمت التدابير القصيرة الأجل لتعزيز الزيادات السريعة في الإنتاج. وقد شملت هذه التدابير بالدرجة الأولى إعانات المدخلات والقروض وتوزيع الأصناف المحسنة من الأرز ولاسيما صنف نيريكا في أفريقيا والأرز المهجن في آسيا. وعلى الرغم من أن الأرز المحور وراثيا لم يزرع بعد على أساس تجاري في أي بلد، لوحظ أن العديد من هذه الأصناف قد وصل إلى مرحلة متقدمة من الموافقات وأن العديد من الحكومات تفكر في اطلاقها قريبا لأغراض الإنتاج التجاري. وحيثما إستمرت أسعار دعم الأرز، زيدت بشدة وإن لم تعادل دائما المستويات المرتفعة السائدة في الأسواق. وكانت هذه الإجراءات ترتبط في غالب الأحيان بزيادة المشتريات الحكومية من الأرز، مما أدى في حالة تايلند إلى تراكم مخزونات عامة كبيرة. واستمرت البلدان المتقدمة عموما في خفض ما تقدمه من دعم نوعي لقطاع الأرز حيث تقدم بدلا من ذلك للمزارعين قدرا أكبر من مساعدات الإنتاج غير المرتبطة.
- وفيما يتعلق بالتدابير التجارية، أدى توقف مفاوضات جولة الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية إلى تجديد أهمية الترتيبات التجارية الإقليمية أو الثنائية، بما في ذلك في إطار رابطة دول جنوب شرق آسيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرة كل شيء إلا السلاح في الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالحصول على الواردات، حاول الكثير من البلدان الحد من انتقال الزيادات في الأسعار العالمية إلى أسواقها المحلية من خلال الحد من التعريفات الجمركية على الواردات وإن كان انخفاض مستويات هذه التعريفات قد حد من نطاقها. وعلى الرغم من أن الفترة قيد الاستعراض لم تشهد أي استخدام تقريبا لإعانات التصدير، لجأ العديد من البلدان إلى قيود التصدير باعتبار ذلك وسيلة لضمان توافر الأرز محليا فضلا عن مكافحة التضخم. ولهذه الغاية، أعيد فرض الضوابط على أسعار التجزئة وزيد عدد السكان المؤهلين للحصول على مبيعات مدعمة من الأرز. وساد أيضا اتجاه إلى الاحتفاظ بقدر أكبر من الأرز في مخزونات الأمن الغذائي كما كان الحال في بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا التي عززت من التزاماتها إزاء الاحتفاظ بمخزونات الطوارئ من الأرز في شرق آسيا.
- وناقش الاجتماع بنشاط الاستنتاجات الواردة في الوثيقة مع تقديم بعض المندوبين معلومات مستكملة وتصويبات على الجداول أو البيانات التي تشير إلى بلدانهم. واتفقت الجماعة على تأييد التحليل

والاستنتاجات التي توصلت إليها الأمانات، إلا أنها طلبت إجراء بعض التعديلات على التوصيات التي أصبحت الآن على النحو التالي<sup>1</sup>:

- (1) "ترحب بالمبادرات الأخيرة التي اتخذتها الحكومات والمجتمع الدولي لتعزيز سياسات التنمية طويلة الأجل بغية ضمان نمو الإنتاج بوتيرة تكفي لتلبية الطلب المتزايد وتعرب على وجه الخصوص عن تأييدها لبرامج المساعدات التي تنفذها الجهات المانحة الدولية والثنائية لمساعدة البلدان النامية في جهودها من أجل زيادة إنتاجية الأرز.
- (2) ترحب بالحوافز المرنة قصيرة الأجل التي تمنح للمزارعين في أقل البلدان نمو وفي البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، وخاصة من خلال تقديم الإعانات للأسمدة وتحسين مواد الزرع والتكنولوجيات والبنية الأساسية لمساعدتها في التصدي لزيادة أسعار الأرز.
- (3) تشدد على ضرورة أن تقيم الحكومات الانعكاسات قصيرة وطويلة الأجل للسياسات السعرية الموجهة نحو الاستهلاك من حيث تأثيراتها، ضمن جملة أمور، على المنتجين والمالية العامة.
- (4) تؤكد، في ضوء "ضالة" سوق الأرز الدولية، الحاجة لأن تقيم البلدان المصدرة والمستوردة بعناية التأثيرات المحتملة لتدابيرها الخاصة بالسياسات التجارية على استقرار السوق العالمية والأسعار فيها. دعوة الحكومات إلى مشاورات مفتوحة تحت إشراف الجماعة عندما تنشأ صعوبات خاصة بغرض تحديد الحلول للنظر فيها في المنتديات الدولية الملائمة ولاسيما منظمة التجارة العالمية.
- (5) توصي البلدان بأن تمتنع، إلى أقصى حد ممكن، عن تنفيذ عمليات حظر التصدير والقيود غير التعريفية ما لم تتطلب ذلك الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي الوطني، وأن تتشاور مع شركاء التجارة على النحو الذي تطالب به أحكام منظمة التجارة العالمية التي تنظم فرض عمليات الحظر والقيود.
- (6) توصي الوكالات العامة المسؤولة عن الاستيراد وإدارة الإمدادات المحلية من الأغذية الأساسية في البلدان المستوردة الكبرى للأرز بأن تدرس بعناية النطاقات الزمنية لمشترياتها وطرائق ذلك لتجنب إحداث تأثيرات ضارة في الأسواق العالمية.
- (7) تشجع على إدراج الأرز في خطط المعونة الغذائية المتعددة الأطراف عندما يرى ضرورتها وتعزيز مساهمات البلدان المانحة في الاحتياطي الدولي للطوارئ لدى برنامج الأغذية العالمي.
- (8) تقترح أن تنظر البلدان في إجراء مشاورات بشأن إمكانية تقاسم أعباء تكوين احتياطات الأمن الغذائي الملائمة والاحتفاظ بها، والعمل لأغراض استقرار الأسعار على دراسة إمكانية وضع تدابير بديلة، بما في ذلك الاتفاقات التجارية طويلة الأجل وعمليات السوق الآجلة والتأمين على المحاصيل.

<sup>1</sup> يرد النص الجديد بالحروف المائلة.

(9) توصي بأن تواصل الجماعة استعراض التطورات في السياسات التي تؤثر في قطاع الأرز بمساعدة معلومات تقدمها البلدان الأعضاء.

(10) توصي البلدان بتطبيق سياسات بروح من التفويض الخاص بالزراعة في جولة الدوحة حتى يمكن تعزيز الإنتاج في أقل البلدان نمواً والبلدان المستوردة الصافية للأغذية.

## باء- متابعة الخطوط التوجيهية الخاصة بالتعاون الدولي في قطاع البذور الزيتية والزيوت والمساحيق الزيتية

18- استعرض الاجتماع الاتجاهات العامة في السياسات المتعلقة بالبذور الزيتية والزيوت والمساحيق التي نفذت خلال الفترة 2006-2009 في ضوء الوثيقة CCP: OF-GR-RI 09/3 وإضافتها. ولاحظت أن:

- الارتفاع غير العادي (والانخفاض اللاحق) في الأسعار خلال 2007-2008 قد أثر بشدة على المستهلكين والمنتجين، وأدى إلى تغييرات في السياسات في العديد من البلدان ولاسيما فيما يتعلق بالتجارة والاستهلاك. وفي حين أن العديد من البلدان المستوردة قد خفض بصورة مؤقتة من القيود الجمركية وغير الجمركية للتشجيع على تدفق الواردات، فإن هذه التدابير تميل أيضاً إلى تثبيط الإنتاج المحلي وإحتدام التنافس على الإمدادات العالمية المحدودة. وفيما يتعلق بالصادرات، فرضت بلدان مختلفة أو زادت بصورة مؤقتة من الضرائب على الصادرات (ولكن دون فرض قيود كمية أو حظر) سعياً إلى حماية المستهلكين المحليين. وفيما يتعلق بسياسات الاستهلاك، لوحظت الجهود واسعة النطاق لحماية المستهلكين من الارتفاع الشديد في الأسعار.
- وبالنسبة لسياسات الإنتاج، يبدو أن البرامج القائمة سيئة التصميم للتخفيف من التأثيرات السلبية للنقص في الإمدادات وارتفاع الأسعار.
- وأدى الارتفاع المعتمد إلى حد كبير على السياسات في الطلب على الوقود الحيوي إلى زيادة التنافس بين استخدامات الأغذية والأعلاف والوقود على المحاصيل الزيتية. وقد دفعت الشواغل من أن تؤدي تدابير دعم إنتاج/ استهلاك الوقود الحيوي إلى زيادة أسعار المحاصيل الزيتية والإسهام في خفض الحصول على الإمدادات الغذائية في الفئات المنخفضة الدخل في البلدان النامية، بعض البلدان إلى استعراض الحوافز التي تقدمها للوقود الحيوي. وفيما يتعلق بالسياسات البيئية، فإن تزايد المخاوف إزاء استدامة إنتاج المحاصيل الزيتية في بعض الأقاليم دفع بعض البلدان إلى وضع تدابير لدعم طرق الإنتاج المستدامة. وفيما يخص القواعد المتعلقة بالإنتاج والتجارة واستخدام المحاصيل المحورة وراثياً، استمرت الاختلافات الكبيرة فيما بين البلدان.
- وبالنسبة للتحليل والتوصيات المقدمة من الأمانة، رأى بعض المندوبين أن هناك تركيزاً مفرطاً على تأثيرات ارتفاع الطلب على الوقود الحيوي على أسعار المحاصيل وأن الطلب على الوقود الحيوي يشكل

عاملا من عدد من العوامل التي تسهم في ارتفاع أسعار المحاصيل. وعلاوة على ذلك، كان من رأي ممثل الأرجنتين أن الاستعراض الذي أجرته الأمانة (1) قلل من تقدير الإنحرافات الناشئة عن الإعانات التي تقدم للمنتجين في البلدان المتقدمة على الأسواق العالمية، (2) لم يحلل بالقدر الكافي الانعكاسات السلبية لتساعد التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية على البلدان المصدرة، و(3) ضخم من الدور الذي للقيود على الصادرات التي تتخذ شكل ارتفاع الضرائب في زيادة الأسعار العالمية. وعلى ذلك، أثار وفد الأرجنتين اعتراضات على العديد من التوصيات المتعلقة بالسياسات التي اقترحتها الأمانة.

وعلى الرغم من المناقشات المستفيضة التي دارت، لم يتمكن الاجتماع من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التحليل والتوصيات المقدمة، ولا سيما تلك المقترحة في الفقرة 48 (باء)<sup>2</sup> وفي حين أعرب معظم المندوبين عن رضاهم عن استعراض السياسات والاستنتاجات والتوصيات بالصيغة التي قدمت بها، طلب ممثل الأرجنتين لإحقاق بيانه المكتوب بهذا التقرير (الملحق).

### جيم – الارتفاع الأخير في أسعار الحبوب – الانعكاسات على السياسات

19 – استعرض المندوبون البند من جدول الأعمال في ضوء الوثيقة CCP: OF-GR-RI 09/4، التي تناولت الأسباب الأساسية للارتفاع الشديد في أسعار الحبوب خلال الفترة 2007-2008 واقترحت بعض الردود المحتملة للعرض على الحكومات للنظر. وقد عزى الارتفاع في أسعار الحبوب إلى أربعة عوامل رئيسية هي: (1) الانخفاض الشديد في مستويات الاحتياطيات من الحبوب في البلدان المصدرة الرئيسية؛ (2) الارتفاع الشديد في أسعار النفط والتوسع في إنتاج الوقود الحيوي؛ (3) التدفقات الضخمة لأموال الاستثمارات المالية في أسواق السلع الزراعية الآجلة؛ (4) ردود فعل السياسات الحكومية التي أدت إلى تفاقم الاختلالات في الأسواق. وفي حين اتفق معظم المندوبين مع الاتجاه الرئيسي للوثيقة، رأى البعض أن ثمة نقاط عديدة يتعين إبرازها بصورة أفضل. فعلى سبيل المثال، لوحظ أن هناك بعض العوامل الأخرى بجانب تلك التي حددت في الوثيقة أسهمت أيضا في زيادة الأسعار من بينها النمو الاقتصادي العالمي السريع وضعف عملة الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بتحويل الحبوب إلى الوقود الحيوي، أثيرت نقطة ترى أن توافر كميات كبيرة من مقطر الحبوب المجففة قد عوض، إلى حد ما، من نقص الحبوب الناجم عن إنتاج الوقود الحيوي في أسواق الأعلاف. وفيما يتعلق بالانحرافات المحتملة الناجمة عن التدفقات الكبيرة للاستثمارات غير التجارية في أسواق الحبوب الآجلة في الولايات المتحدة، أحيطت الجماعات علما بأن هيئة التجارة الآجلة بالسلع قد اتخذت خطوات لتعزيز الإشراف والشفافية. وأعرب بعض المندوبين عن القلق الذي يساورهم حيال غياب تضمين قائمة العوامل الكامنة وراء ارتفاع الأسعار، استمرار توفير الحماية وتقديم الإعانات في البلدان المتقدمة إلى المنتجين والمصدرين، الأمر الذي شكل عائقا أساسيا أمام زيادة البلدان النامية للإنتاج الزراعي. وعقب بعض الاعتراضات على التناول الوارد في الوثيقة

<sup>2</sup> "ينبغي للحكومات أن تقدم حوافز على المدى الطويل للاستثمار في إنتاج اللبذور الزيتية مستدام من الناحية الاقتصادية، لا سيما في البلدان النامية، من أجل تلبية الطلب في المستقبل بأسعار منصفة".

بشأن القيود على الصادرات والإعانات، توصلت الجماعة إلى اتفاق بشأن مجموعة معدلة من التوصيات على النحو الوارد فيما يلي<sup>3</sup>:

“... قد تنظر البلدان على وجه الخصوص فيما يلي:

- (أ) أن تدرس سياسات المخزونات بغرض مقارنة ومقابلة فعاليتها لأغراض استقرار الأسعار مع وسائل بديلة مثل التيسيرات الدولية لتمويل الواردات وخطط إدارة المخاطر المعتمدة على السوق؛
- (ب) أن تعزز جودة البيانات بشأن مستويات المخزونات الوطنية بغرض توافر معلومات جاهزة ومستكملة عن المخزونات من الحبوب (وعلى وجه الخصوص الأرز) في البلدان المصدرة والمستوردة الرئيسية؛
- (ج) أن تحلل تأثيرات التدفقات المالية (أنشطة المضاربات) على أسواق السلع الغذائية وتقلبات الأسعار من أجل تقييم ما إذا كانت ثمة حاجة إلى تعزيز الترتيبات المؤسسية والقواعد الخاصة بأسواق السلع الآجلة؛
- (د) أن تستعرض التفاعلات بين الوقود الحيوي/ والطاقة وتأثيرها على أسواق الأغذية؛
- ~~أن تدرس الطريقة التي تسهم بها القيود على الصادرات في زيادة الأسعار العالمية من الحبوب، وأن تطبق الدروس المستفادة على تقييم قواعد تنظيم هذه السياسات في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛~~
- (هـ) أن تمتنع، إلى أقصى حد ممكن، عن تنفيذ عمليات الحظر والقيود غير الجمركية ما لم تتطلب ذلك شواغل الأمن الغذائي الوطنية، وأن تتشاور مع الشركاء التجاريين على النحو الذي طلب في إطار أحكام منظمة التجارة العالمية التي تنظم فرض عمليات الحظر والقيود هذه؛
- (و) أن تزيد من التمويل الحكومي لقطاع الأغذية الوطني فيها للمساعدة في دعم نمو الإنتاج، بزيادة عمليات نقل البحوث الزراعية وتطويرها؛
- (ز) أن تزيد، على المستوى الدولي، من المساعدات الإنمائية الرسمية للبلدان النامية الفقيرة لمساعدتها في زيادة إنتاج الأغذية وأن تنظر فيما إذا كان الإرتفاع الشديد في أسعار الأغذية يعد مبرراً لمنح المعونة الغذائية في حالات الطوارئ؛
- (ح) أن تطبق السياسات بروح من التفويض الخاص بالزراعة في إطار جولة الدوحة حتى يمكن تعزيز الإنتاج في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية“.

<sup>3</sup> يرد النص الجديد بالحروف المائلة، ويشطب الحذف على النص.

## خامساً- التطورات فيما يتعلق بالصندوق المشترك للسلع الأساسية

20- أحيطت الجماعات علماً بالتقدم المحرز في صياغة وتنفيذ المشروعات التي ترعاها الجماعات الثلاث للتمويل من الصندوق المشترك للسلع الأساسية في ضوء الوثيقة CCP: OF-GR-RI 09/5 والوثيقة CCP: OF-GR-RI 09/CRS.4، حيث لاحظت أنه قد جرى استكمال 13 مشروعاً من بين 39 مشروعاً من المشروعات المعتمدة التي تقع في نطاق اختصاصات الجماعات الحكومية الدولية الثلاث، ويجري تنفيذ عشرة مشروعات ووفق على ستة مشروعات من جانب الصندوق المشترك إلا أن العمل لم يبدأ بها بعد.

21- وعلاوة على ذلك، وافقت الجماعات على ثلاثة مقترحات بمشروعات جديدة قدمت لاحتتمال تمويلها من الصندوق المشترك: اثنان من المشروعات تحت إشراف الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالأرز، ومشروع تحت إشراف الجماعة الحكومية الدولية المختصة بالبذور الزيتية والزيوت والدهون. وفيما يتعلق بالأرز، يهدف أحد المقترحات المبين في الوثيقة CCP: OF-GR-RI 09/CRS 6، إلى تحسين جودة الأرز في بلدين من بلدان غرب أفريقيا. ويتطلع المشروع الآخر الذي يرد في الوثيقة CCP: OF-GR-RI 09/CRS 7، إلى تعزيز الإنتاج من خلال التكتيف المعتمد على أسواق وميكنة الإنتاج في تسعة بلدان في أفريقيا. ويتوقع أن تؤدي مقترحات المشروعات المتعلقة بقطاع البذور الزيتية والزيوت والمساحيق الواردة في الوثيقة CCP: OF-GR-RI 09/CRS 5، إلى تعزيز دمج صغار المزارعين في شرقي وجنوبي أفريقيا في اقتصاد السوق من خلال تحسين مشاركتها في سلاسل قيمة فول الصويا.

22- وأحاط ممثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية الجماعة علماً بدور الصندوق المشترك وطرائق تشغيله بالنسبة لأنشطة تنمية السلع. وكمثال على النهج التي يتبعها الصندوق المشترك إزاء التنمية عرض مشروع "تنمية سلسلة إمدادات الذرة الرفيعة في غرب أفريقيا" والجاري تنفيذه في أفريقيا.

## سادساً- مسائل أخرى

### ألف- أنشطة المنظمات الدولية الأخرى التي تهتم بالجماعات

23- أبلغ المراقب من المجلس الدولي للحبوب الجماعة عن أحدث توقعات المجلس للحبوب، وأعلن عن وضع المجلس رقماً دليلاً جديداً عن شحن الحبوب (سينشر في تقاريره الشهرية عن سوق الحبوب). وأبلغ المراقب الجماعة عن أنشطة العمل الجارية في المجلس، بما في ذلك التغطية الأكثر تفصيلاً للأسعار والتجارة في أسواق الأرز والبذور الزيتية في تقاريره الشهرية، وقدم بعض التفاصيل عن عدد من الأحداث التي نظمها المجلس والوثيقة الصلة بأنشطة الجماعات.

## باء- نتائج الدورة السابعة والستين للجنة مشكلات السلع ذات الصلة بدور الجماعات الحكومية الدولية

24- أحاطت الأمانة الجماعة بالعديد من القرارات التي اتخذتها لجنة مشكلات السلع خلال دورتها السابعة والستين، والتي قد يكون لها انعكاسات على الجماعات. فعلى وجه الخصوص، وافقت لجنة مشكلات السلع على إنشاء مجموعة عمل لاستعراض الدور الحالي والقادم للهيئات السلعية الدولية التي تشمل الجماعات الحكومية الدولية في منظمة الأغذية والزراعة. ولذا طُلب من المندوبين إبداء وجهات نظرهم بشأن القضايا التي يتعين أن تغطيها مثل مجموعات العمل هذه، ووافق العديد من المندوبين على إبلاغ وجهات نظرهم للأمانة بعد التشاور مع حكوماتهم.

## جيم- موعد ومكان الدورة القادمة للجماعات

25- طلبت الجماعات من المدير العام تحديد موعد ومكان الدورات القادمة، بالتشاور مع الرئيس، مع مراعاة توافر الموارد وبصفة خاصة الجدول الزمني للاجتماعات الأخرى. وفي نفس الوقت، أبدى وفد فييت نام اهتمامه للأمانة بأن تستضيف فييت نام الدورة القادمة للاجتماع المشترك.

## دال- اعتماد التقرير

26- ذكّر الرئيس الجماعات بالإجراءات التي ستتبع في اعتماد التقرير النهائي للاجتماع. فسوف تعد الأمانة مشروع التقرير وترسله إلى الرئيس للموافقة. وسوف يحال مشروع التقرير بعد ذلك إلى الوفود لإجراء التصويبات على الأخطاء و/أو الحذف. وما أن ينتهي وضع الصيغة النهائية، سيرسل التقرير إلى الأعضاء.

## الملحق:

### بيان الأرجنتين بشأن وثيقة أمانة المنظمة المعنونة "متابعة الخطوط التوجيهية للتعاون الدولي في مجال قطاع البذور الزيتية والزيوت والمساحيق الزيتية في الفترة 2006-2009

(الوثيقة CCP: OF-GR-RI 09/03 & Supp.1)

تقدم هذه الوثيقة تصويبا للبيانات الواردة في الوثيقة المشار إليها أعلاه الصادرة عن أمانة منظمة الأغذية والزراعة، فضلا عن طلب بإجراء التغييرات اللازمة.

1- فيما يتعلق بالعبارة الواردة في الفقرة 3 عن "الاستخدام المحدود للإعانات"<sup>4</sup>، فإنها عبارة مضللة حيث أنها تقلل من تقدير تأثيرات الإعانات على توقعات المنتجين حتى لو كان استخدامها "محدودا" (وهو الأمر الذي لم يبين): ففي معظم البلدان المتقدمة، يتوقع المزارع أنه محمي من مخاطر انخفاض الأسعار. ويسهم ذلك في إبقائه في العمل. ويعترف بذلك في العبارة الأخيرة من الفقرة 4<sup>5</sup> وفي الفقرة 41<sup>6</sup>. وعموما، فإن هذه الحالة ليست قائمة في البلدان النامية<sup>7</sup> وتنم عن معاملة غير متساوية في التجارة الزراعية.

2- الفقرة 35 عن التدابير في الأرجنتين حذفت الإشارة إلى تصاعد التعريفات الجمركية والإعانات السائدة في الكثير من مقاصد صادرات الأرجنتين والتي تعتبر أحد المبررات الرئيسية لاستخدام رسوم الصادرات المختلفة.

3- إننا نختلف مع الطريقة التي عرضت بها الحواجز غير الجمركية الجديدة في الفقرة 44<sup>8</sup>، حيث عرضت بطريقة تشير إلى أنه لا يمكن تجنبها أو الإيحاء بأنها ضرورية. وينبغي أن توضح الوثيقة أن ذلك يمثل قدرا أكبر من الحمائية مع ما تنطوي عليه من آثار خطيرة على صادرات البلدان النامية، بل إن ذلك أكثر ضررا في سياق الأزمة المالية

<sup>4</sup> "ما زال الدعم المباشر لمنتجي البذور الزيتية من حيث ضمانات الأسعار وعمليات المخزونات العامة محدودا نسبيا بالأرقام المطلقة والتاريخية وبالمقارنة بالمحاصيل الغذائية الأساسية الأخرى المتوخى أن تكون ذات أهمية إستراتيجية أكبر".

<sup>5</sup> الفقرة 4: "[...] وهي بذلك توفر حماية من نقص العائدات (مهما كان السبب والتباينات المفاجئة في الأسعار والغلات أو التكاليف، مثلا) [...]".  
<sup>6</sup> الفقرة 41: "[...] حظي المنتجون في البلدان التي تدير برامج لدعم الدخل بالحماية الجزئية من انخفاض الأسعار مع الاستفادة من ارتفاع الأسعار في الفترة 2007-2009 [...]".

<sup>7</sup> تتضمن النسخة الأسبانية من الوثيقة خطأ في الترجمة في العبارة الثالثة من الفقرة 3 (فبدلا من "países en desarrollo" فينبغي أن تكون "países desarrollados").

<sup>8</sup> الفقرة 44: "[...] قد تتضمن استجابات السياسات بصورة مطردة قيودا على الإنتاج في المناطق الحساسة من الناحية البيئية ومتطلبات إصدار الشهادات، والمعاملة التفضيلية للمنتجات المنتجة بصورة مستدامة [...]".

الدولية الراهنة ولا يتفق مع الخفض المطرد للحواجز غير الجمركية الذي يمثل أحد الأهداف المدرجة في الخطوط التوجيهية<sup>9</sup>. وينبغي لأمانة منظمة الأغذية والزراعة أن تتجنب مثل هذه البيانات التي تذهب في الاتجاه الخاطئ.

4- من الصعب الموافقة على أن الحواجز قد خفضت على النحو الوارد في الفقرة 45<sup>10</sup>. وربما يكون ذلك صحيحا بالنسبة للتعريفات الجمركية في البلدان النامية، إلا أنه لا ينطبق بالتأكيد على الحواجز غير الجمركية، التي تشير إلى منتجات المواد المحورة وراثيا، التي ما زالت مستمرة في بعض البلدان المتقدمة. وعلى نفس النسق، ينبغي توضيح التوصية الواردة في الفقرة 48(ي)<sup>11</sup>، بإضافة أنه ينبغي عدم تطبيق قيود غير جمركية جديدة من جانب البلدان المستوردة، وأن من الضروري إلغاء القيود الموجودة.

5- قد يساء تفسير التوصية الواردة في الفقرة 48(أ)<sup>12</sup> على أنها ترحب بعزل المزارعين عن الإشارات السعرية في البلدان المتقدمة. ولا يمكن الموافقة على ذلك في منظمة الأغذية والزراعة، لأن ذلك هو بالضبط الذي يسعى التفويض بشأن الزراعة في إطار جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية إلى تصحيحه.

”توصي البلدان المتقدمة بعدم استخدام إعانات التصدير في أي شكل من أشكالها وخفض إعاناتها الأخرى بدرجة كبيرة على النحو الوارد في إعلان الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، حتى يمكن تعزيز الإنتاج في البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص في أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية“.

6- لذلك ينبغي أن لا تشير التوصية الواردة في الفقرة 48(ب)<sup>13</sup> إلا إلى البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية بالنظر إلى أن البلدان المتقدمة لا تحتاج إلى تلقي المزيد من الإعانات.

7- وعلاوة على ذلك، لم تكن القيود على الصادرات هي السبب في الزيادات في الأسعار. كذلك أغفلت الإشارة إلى الفرق بين القيود غير الجمركية على الصادرات والقيود الجمركية على الصادرات. فلهذه القيود معاملة مختلفة في قواعد

<sup>9</sup> انظر دال (2) و(3) في الوثيقة CCP: OF-GR-RI 09/3 Supp.1.

<sup>10</sup> الفقرة 45: “[...] كانت انخفاضا صريحا في الحواجز التعريفية وغير التعريفية ومعظمها ذات طابع مؤقت لتشجيع تدفق الواردات خلال فترة النقص العالمي [...]”.

<sup>11</sup> الفقرة 48(ي) ”ينبغي للبلدان المنتجة أن تنظر في تعزيز نظم الإنتاج والتجارة التي تراعي اهتمام الأسواق المتزايد بالاستدامة البيئية في إنتاج المحاصيل الزيتية“.

<sup>12</sup> الفقرة 48(أ): ”يتعين على الحكومات أن تستعرض سياساتها التي تؤثر في إنتاج البذور الزيتية والمنتجات ذات الصلة بغرض الحصول على دخول معقولة للمزارعين وحمايتهم من تقلبات المفرطة في أسعار السوق العالمية (من خلال جملة أمور من بينها العقود طويلة الأجل والتأمين وتدابير إدارة المخاطر)“.

<sup>13</sup> الفقرة 48(ب): ”ينبغي أن تقدم الحكومات حوافز طويلة الأجل للاستثمار في إنتاج البذور الزيتية السليمة من الناحية الاقتصادية ولاسيما في البلدان النامية لتلبية الطلب في المستقبل بأسعار متساوية“.

منظمة التجارة العالمية. والعبارة الثانية الواردة في الفقرة 45 غير صحيحة وليس لها ما يبررها<sup>14</sup>. وفي هذا الصدد، جرى تجاهل التأثيرات المعاكسة التي حدثت في العقود الأخيرة نتيجة لسياسة الحماية في معظم البلدان المتقدمة، بما في ذلك الإعانات التي تقدمها على الإنتاج في البلدان النامية. كما أنها تتجاهل، على وجه الخصوص، أن رسوم التصدير ضرورية لأغراض الإيرادات الضريبية وللأمن الغذائي ولأسباب المتعلقة بالقيمة المضافة في الإنتاج الزراعي، وخاصة في مواجهة تصاعد التعريفات الجمركية في معظم البلدان المتقدمة. وباختصار، فإنها تمثل أداة رئيسية للسياسات الإنمائية. وعلى ذلك، فإن التوصيتين الواردتين في الفقرة 48(ن)<sup>15</sup> بشأن القيود على الصادرات و48(ح)<sup>16</sup> غير مقبولتين من منظور إنمائي.

8- وتتداخل التوصية الواردة في الفقرة 48(ط)<sup>17</sup> مع عمل منظمة التجارة العالمية. ولذا فإنه في حين أن المناقشات في إطار منظمة الأغذية والزراعة مستحسنة وخاصة عندما تنخفض الأسعار نتيجة للزيادات في الإعانات، فإن منظمة الأغذية والزراعة لا تستطيع أن تضع توصيات بشأن توفير "توجيه خاص بصكوك السياسات الملائمة التي ينبغي إتباعها في منظمة التجارة العالمية".

وعموماً، فإننا نرى أن التوصيات المقترحة تمثل تحيزاً لمصلحة الإعانات في البلدان الأعضاء المتقدمة حيث تركز على القيود المفروضة على الصادرات وتتجاهل الحواجز غير الجمركية أمام الوصول إلى الأسواق، بما في ذلك الحواجز البيئية المحتملة. ومن الضروري تصحيح ذلك بإلغاء الفقرتين 48(أ) و(ح) وتعديل الفقرة 48(ب) (ن) حذف الإشارة إلى القيود التي تفرض على الصادرات، و(ط) و(ي). كما نلاحظ انعدام الاتساق مع منظمة التجارة العالمية، والنهج العام بشأن منع السياسات الحمائية، بما في ذلك الإعانات التي اتخذت في مجموعة العشرين لمعالجة الأزمة المالية الدولية الحالية. وينبغي إدراج توصية محددة تتسق مع تفويض الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية للإشارة إلى الاتجاه الذي ينبغي أن تتخذه تدابير السياسات التجارية.

<sup>14</sup> الفقرة 45: "[...] غير أن الصادرات من كثير من البلدان تتعرض للتقييد نتيجة لفرض ضرائب على التصدير أو زيادتها بصورة مؤقتة مما يؤدي في بعض الأحيان إلى مواصلة الزيادة في الأسعار الدولية [...]".

<sup>15</sup> الفقرة 48(ن): "ينبغي أن تستمر تدابير السياسات التجارية في تيسير التجارة، بما في ذلك من خلال إبقاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية منخفضة، وعلاوة على ذلك، تذكر الحكومات لدى اللجوء إلى القيود الضريبية وغيرها من القيود على الصادرات، بإيلاء اهتمام لتأثيرات هذه التدابير على التجارة العالمية وإلى الانعكاسات المحتملة على الأمن الغذائي في البلدان المستوردة".

<sup>16</sup> الفقرة 48(ج): "ينبغي تنفيذ تدابير السياسات التجارية بحذر: فالتقييدات المؤقتة للصادرات لحماية الإمدادات المحلية تحمل في طياتها مخاطر تفاقم الارتفاع الشديد في الأسعار في الأسواق الدولية والوطنية في حين أن وقف التعريفات الجمركية لتيسير الواردات قد يؤدي إلى تآكل حوافز الإنتاج المحلي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التدابير المخصصة قد يكون لها أضرار شديدة على التجار".

<sup>17</sup> الفقرة 48(ط): "يتعين، في حالة التطورات السعيرية الاستثنائية، أن تجري حكومات البلدان المصدرة والمستوردة مشاورات تحت إشراف الجماعة وجهازها الراعي وهو لجنة مشكلات السلع لتحديد العوامل المسؤولة عن ذلك وتقديم التوجيه بشأن تدابير السياسات الملائمة التي تتبعها منظمة التجارة العالمية والمنتديات الأخرى ذات الصلة".

## التعديلات على التوصيات في الوثيقة CCP:OG-GR-RI 09/3

(أ) ”توصي البلدان المتقدمة بعدم حماية أسواقها، بما في ذلك استخدام الإعانات. وتوصي بعدم استخدام إعانات التصدير في أي شكل من أشكالها وخفض إعاناتها الأخرى بدرجة كبيرة على النحو الوارد في إعلان الدوحة في منظمة التجارة العالمية حتى يمكن تعزيز الإنتاج في البلدان النامية وخاصة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية”.

”ينبغي للحكومات استعراض سياساتها التي تؤثر في إنتاج البذور الزيتية وما يتصل بها من منتجات بغرض الحصول على دخل محقول للمزارعين وحمايتهم من التقلبات المفردة في أسعار السوق العالمية (من خلال جملة أمور من بينها العقود طويلة الأجل، وخطط التأمين وتدابير إدارة المخاطر)؛

(ب) ينبغي لحكومات البلدان النامية توفير الحوافز الطويلة للاستثمار في إنتاج البذور الزيتية السليم من الناحية الاقتصادية، وخاصة في البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وأقل البلدان نمواً لتلبية الطلب المستقبلي بأسعار عادلة؛

[...]

(ز) ينبغي لتدابير السياسات التجارية مواصلة تيسير التوسع في التجارة، بما في ذلك من خلال إبقاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية منخفضة. وعلاوة على ذلك، يجري تذكير الحكومات، لدى تكرار القيود الضرائبية وغيرها من القيود على الصادرات، بأن تولي اهتماماً لتأثيرات هذه التدابير على التجارة العالمية وللانكاسات المحتملة على الأمن الغذائي في البلدان المستوردة.

(ح) ينبغي تنفيذ تدابير السياسات التجارية المؤقتة بحذر؛ فالقيود المؤقتة على الصادرات لحماية الإمدادات المحلية تنطوي على مخاطر زيادة تفاقم الارتفاع الشديد في الأسعار في الأسواق الوطنية في حين أن وقف التعريفات الجمركية لتيسير الواردات قد يقضي على حوافز الإنتاج المحلي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التدابير المخصصة قد يكون لها تأثيرات شديدة الضرر على التجارة CCP: OG GR RI 09/3-12.

(ط) ينبغي في حالة التطورات السعريّة الاستثنائية، أن تجري حكومات البلدان المصدرة والمستوردة مشاورات تحت إشراف الجماعة وجهازها الراعي، لجنة مشكلات السلع، لتحديد العوامل المسؤولة، وتوفير التوجيه بشأن صكوك السياسات الملائمة التي تتبع في منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنتديات ذات الصلة

(ي) ينبغي للبلدان المنتجة أن تنظر في تعزيز نظم الإنتاج والتجارة التي تأخذ في الاعتبار تزايد اهتمام السوق بالاستدامة البيئية في إنتاج المحاصيل الزيتية بطريقة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية.